التواصل الاقتصادي بين الجزائر والبلاد العربية والإفريقية خلال العهد العثماني

د/ عبد القادر مولاي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ/ جامعة الجزائر 02

ملخص:

مع بداية القرن 16 أصبحت الجزائر دولة قوية في الميدان العسكري والتجاري، فكانت لها نشاطات اقتصادية ما بين القرنين 16م و18م مع العديد من الدول الإفريقية والعربية التي كانت تحت التاج العثماني وحاولنا في هذا الملخص إبراز هذا التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بينها وبين الجزائر.

Résumé

Les relations économiques entre L'Algerie et les pays Africains et moyen orient entre les 16 et 18 siecles. Etude historique du changement comercial et industriel pendant la période Ottomane.

مقدمة:

تعتبر الجزائر بلدا زراعيا عبر تاريخه لما فيها من مراع شاسعة وسهول خصبة ذات مردودية وفيرة فازدهرت فيها المنتوجات الزراعية بمختلف أنواعها وتنوعت غلالها، ومناخها المتميز برباعية الفصول وثروة باطنية هائلة وفلاحة ذات مردود

هائل وصناعة محلية ومتباينة معتبرة وتجارة رائجة، كل ذلك جعل البلاد الجزائرية تعمل على التعامل الاقتصادي مع الدول المجاورة لها بحريا وبريا.

الحياة الاقتصادية في الجزائر:

الفلاحة: كانت الجزائر تنتج كميات وافرة وجد هامة من الحبوب المتمثلة في القمح والشعير، والثروة الحيوانية وتعتبر سهول متيجة نموذجا لذلك، نظرا لموقعها ومناخها وخصوبة تربتها واشتهرت كل من مدينة جيجل وبجاية وعنابة بإنتاج الشعير والجوز والتين والزيتون والشموع والجلود والشحوم لامتداد سهولها ومساحتها الواسعة، وخصوبة أراضيها الفلاحية.(shaler,william.1830 b) وبالرغم من أن السلطات المحلية لم تكن في تلك الفترة التاريخية تولي الاهتمام وتعطي العناية الكافية لهذا الجانب الفلاحي، فإن الإنتاج الزراعي كان يزيد عن مطالب وحاجات السكان، كما اكتسى طابع الشهرة الإقليمية، فالشرق الجزائري مثلا كان من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب، في حين الغرب الجزائري ازدهر فيه إنتاج الأرز الرفيع خاصة في منطقة مليانة ومعسكر، وفي هذا الشأن تشير بعض المصادر التاريخية، أن قنطار القمح كان يباع للدول الخارجية بأثمان تتراوح ما بين 20 و30 فرنكا، في حين مادة الأرز كانت في متناول الجميع. (venture.1895) تتوفر الجزائر على منتجات أخرى مثل الكتان الذي كان يزرع في جهات متعددة من الوطن، وهو من النوع الجيد، والتبغ الذي كان يزرع في مساحات واسعة، وتقوم الجزائر بتصديره إلى تونس، وبعض البلدان الإفريقية المجاورة. (Rozet,m.1833)

الصناعة: شهدت المدن الجزائرية صناعات تقليدية محلية متشكلة في هيآت ومجموعات، تولى كل هيئة صناعة نوع محدد من الصنائع التي يحتاج إليها السكان المحليين في حياتهم اليومية، كنسيج الزرابي والأقمشة بمختلف أنواعها التي انتشرت واشتهرت في كل من مدينتي تلمسان وقسنطينة، ومدينة الجزائر التي عرفت طرز الملابس وصناعة الشواشي الصوفية والمحازم الحريرية، وصناعة الجلود مثل

الأحذية وصناعة السفن المخصصة للصيد. (الجزائري، محمد الأمير.1964م). وفي الجزائر مناجم متعددة تشمل الفحم الحجري والرصاص والرخام والنحاس والفضة، هذه الخدمات كانت تصدر إلى الخارج على شكل مواد أولية تحتاجها الصناعة في البلدان الأوروبية، وتعتبر مدينة قسنطينة من أهم المدن المنتجة لهذه المواد الصناعية، فقد كانت فيها الكثير من المعامل والمصانع الخاصة بالدباغة والجلود، والأحذية، وتشير الإحصائيات أنها كانت تستوعب أكثر من 15٪ من اليد العاملة (خوجة، حمدان.1833م). تصدر هذه المنتجات والخامات التي تمتلكها الجزائر إلى البلدان الأوروبية والإفريقية والعربية في حين تستورد منها بعض المصنوعات كقطع الأسلحة، والمسامير، فكان هذا التصدير والإيراد من مواد زراعية وصناعية، يمثل بالنسبة للجزائر حركة تجارية جد نشيطة واعتمدها التجار المحليون والأجانب، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الجزائر في هذه الفترة لم تكد تعرف أزمة البطالة، ولم يشهد ميزانها التجاري خللا في الكثير من السنوات، فاليد العاملة كانت تجد الشغل المناسب لها. (Feraud.1872). إن الصناعة بفروعها المتطورة في الجزائر كانت متخلفة، ولم تعرف التجديد والتطور والإبداع، باعتبارها عناصر أساسية في هذا المجال فهي تأتي وتحصل نتيجة الخبرة والإنتاج والتنافس.

التجارة الداخلية: تعتمد على المنتجات السالفة الذكر في الأسواق المحلية والتي تعرف بالأسواق الأسبوعية، تتربع على مساحات كبيرة، ويتردد عليها المنتجون والمستهلكون من مختلف المواقع والمناطق المجاورة، ومن خصائص هذه الأسواق أنها تلعب دورا ثقافيا مهما، حيث يقصدها الفنانون والمداحون فيقصون ويروون على جماهير السوق أنواعا من القصص الدينية ولهذه الأهمية كان يعقد معرض تجاري سنوي.

التجارة الخارجية: أما هذا النوع من التجارة فإنه كان يقوم مع الدول الأوروبية عن طريق الموانئ ومع الدول العربية والإفريقية عن طريق البر بواسطة الأهالي. هذه التجارة التي كان لها تأثير في طابع علاقات الجزائر بها (Carette,E.1844). إن

التجارة الخارجية هي إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم أساسا على التبادل التجاري، فقد كانت نتائج تجارة الجزائر الخارجية أنها توفر للسكان ما لا يستطيعون إنتاجه، فالتجارة في هذه الفترة تعتبر من أبرز عناصر ثروتها الوطنية، لذا اعتمدت عليها بالدرجة الأولى وساعدتها في التقدم والتطور غير أن الاحتكار الذي فرضته السلطة المركزية والتجار الأجانب الممثلون للدول الأوروبية أدى إلى انكماش المنتوجات الزراعية في الجزائر، حتى اضطرت إلى الاستيراد من الخارج، بأثمان باهظة عن سعر التصدير، كما هو الشأن بالنسبة لتصدير القمح، وهذا ما أدى إلى عجز واضح وخطير في ميزانها التجاري قدر بـ:937.000 دولار وهو مبلغ كبير دفعته الجزائر، وأصبحت رهن الاحتكار والخطر المفروض عليها زاد الأمر تعقيدا وسوءا في الوقت الذي أهملت فيه الدولة الجزائرية العلاقات التجارية الخارجية داخل إفريقية وبعض الأقطار العربية، ما عدا بعض القوافل التجارية التي تقوم بالتجارة داخل البلاد الإفريقية لا تتجاوز منطقة غدامس التي تعتبر مستودع تونس في الجنوب، فعن طريق قبائل هذه المناطق تتصل وتتعامل مع الجزائر تجاريا مثل: تمبكتو، السودان، طرابلس. (وليام شالر.1982م[1]).

من هذه البلدان الإفريقية تجلب التبر وريش النعام والتمر والجمال في مقابل الحبوب وبعض المصنوعات الأوروبية، فكان ذلك بمثابة نشاط تجاري قام به تجار الجزائر آخذين زمام المبادرة في غياب السلطة الحاكمة، وقد وضحنا ذلك في الجانب المتعلق بعلاقات الجزائر الخارجية مع البلاد المشرقية والإفريقية. وبالنظر إلى تدهور تجارة الجزائر الخارجية ومنافسة تونس لتأمين مصالحها، كتزويدها بالبضائع الأجنبية والأوربية منها خصوصا ومنافسة طرابلس والمغرب ومصر للجزائر من ناحية، وزيادة نفقات الحكومة على دخلها بمبلغ نصف مليون دولار سنويا، تأخذه مباشرة من كنوز الخزانة وهو ما يؤكده وليام شالر في مذكراته، وعدم قيام الدولة بموازنة الميزان التجاري من الناحية الثانية، وهو حالة التجارة- تستمر على هذه الحالة- التي أدت في النهاية إلى فقدان أهميتها ومكانتها في

اقتصاديات الدول التجارية الأجنبية بالرغم من أنها كانت تعتبر من أغنى البلدان بالمال والجوهرات. (وليام،شالر.1982ب).

مكانة الجزائر في اقتصاديات الدول الخارجية:

اعتمدت الجزائر على الفلاحة بالدرجة الأولى كما أشرنا إلى ذلك، فمعظم سكانها كانوا يعيشون من الإنتاج الزراعي ويتعاملون في حياتهم اليومية بالمنتجات الزراعية، في حين نجد البعض - سكان المدن - يعيشون على منتوج صناعتهم التقليدية المحلية ويشتغلون في حياتهم ببعض الوظائف الإدارية (Bey,Ahmed.1985).

وفي هذا المجال يشير "أحمد باي" في مذكراته أن ثروة البايلك من قمح وصوف كانت تباع في ميناء عنابة وأما التجارة الخارجية فإنها لا تحتل سوى درجة ثانوية فقط لعدم مساهمتها في تطوير الأوضاع الاقتصادية ويرجع بعض الكتاب الذين كتبوا عن هذه الفترة ذلك لأسباب عدة منها:

أولا: المبادلات التجارية مع الدول الأوربية كانت تتم بواسطة الأجانب الذين يستثمرون ما يحصلون عليه من أرباح وافرة في بلدانهم مقابل المبالغ الزهيدة التي تعود إلى التجار المحليين، لذلك ظل الاقتصاد مشلولا وراكدا، بعيدا عن كل مظاهر النهضة والتطور والتقدم الذي شهدته أوربا فكان اقتصادا متخلفا عما يجري في البلدان الأوربية التي عمدت على إبقاء أوضاع اقتصاد الجزائر في عزلة تامة، لا لشيء سوى الانفراد بنشاطه واستغلاله واحتكاره، فكان ذلك موقفا تعصبيا من تجار أوربا، وتشير بعض المصادر في هذا الشأن أنها صورة حقيقية وواضحة تعبر عن قوة البحرية الجزائرية في المجال الحربي وضعف أسطولها في الميدان التجاري.

ثانيا: كون المبادلات التجارية بين الجزائر والبلاد الإفريقية والعربية كانت تجري بطريقة تقليدية لا تستعمل فيها الأموال بكثرة، لذلك فالنشاط التجاري لا يمكن

أن يساعد على تطور اقتصاد البلاد، ضف إلى ذلك أنه كان يتم مع بلدان متخلفة تقنيا وصناعيا، ويشير بعض المؤرخين في هذا الصدد إلى ما يلي:

"... إن الأهالي كانوا يحملون من مراكزهم التجارية المواد الغذائية والزيتية "الاستهلاكية" ثم يرجعون بعد رحلات مختلفة حاملين منتوجات متعددة أغلبها من الكماليات، لا صلة لها أصلا بوسائل الإنتاج تطورا وتجديدا فقد أكدت بعض الوثائق التاريخية بأن جل القوافل التي كانت تدخل إلى مدينة قسنطينة قليلة جدا حاملة العاج والبخور والتبر، وتأخذ منها البرانس والشواشي والأقمشة".
(Emerit. 1955 A)

إن مكانة الجزائر الاقتصادية بين الدول الخارجية لم ترق إلى المستوى المطلوب إذ لم تقم بالدور الفعال والمنوط بها لإحداث أساليب جديدة في هذا المجال، كون اتصالاتها مع البلدان الغربية المصنعة والمتقدمة كانت تتم بواسطة الأجانب من التجار وممثلين ومستثمرين ومستغلين، عملوا على استنزاف خيرات البلاد لصالحهم، وإبقاء التطور التجاري والصناعي بالبلاد في الحضيض، كما ساهموا على عرقلة النشاط التجاري الخارجي بعيدا كل البعد عن مزايا الثورة الصناعية، وظلوا على جلب واستيراد المواد الجاهزة فقط التي زادت الوضع الاقتصادي تقهقرا فهم بذلك أضعفوا الصناعة المحلية، لكن لو كانت التجارة الخارجية مع تلك الدول المتطورة يديرها أبناء الجزائر بأنفسهم لتمكنت من استغلال إمكانياتها المتنوعة لصالحها من جهة، والاستفادة من الثورة الصناعية في تلك الفترة حتى لا تصل تجارتها الخارجية إلى ما وصلت إليه، وتعمل جاهدة على تطوير تجارتها الداخلية التي نشطتها الأسواق المحلية بالمنتوجات والمصنوعات التقليدية، وببعض المستوردات من الأقمشة القطنية والخيطية والحريرية من البلدان الأوربية عن طريق بلاد تونس من ناحية، وانطلاق القوافل التجارية من المراكز الشرقية خصوصا، متجهة صوب أعماق إفريقيا والبلاد العربية وعليه فالتجارة مع تونس والمغرب والسودان وطرابلس وبلاد الحجاز إذا قارناها مع الدول الأوروبية قد

ساهمت بقوة في تنشيط الحركة التجارية بالرغم من أن أغلب المواد التجارية المتداولة في عمليات البيع والشراء كانت من الكماليات لأهالي الجزائر. (Emerit.1952."B")

العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية والإفريقية:

كانت علاقات الجزائر الاقتصادية الخارجية مع الدول الأوربية تتم بواسطة الأجانب عن طريق الموانئ أما علاقتها مع البلدان العربية والبلاد الإفريقية فكان يديرها وينشطها أبناؤها التجار في شكل مبادرات فردية وجماعية عن طريق البر فيقومون بعمليات التصدير والاستيراد مستعملين في ذلك كل إمكانياتهم ووسائلهم المتاحة. وإن كانت هذه الفترة لم تحظ بالتسجيل والتوثيق فإن روايات الرحالة والتجار عنها تساهم في توضيح الرؤية لدى القارئ في انتظار العثور على الوثائق والمصادر الأولية.

وفي شأن التجارة أشارت بعض المصادر التاريخية أنه قد حل بالجزائر عدد من التجار العثمانيين وغيرهم من العرب واليونانيين، وفي هذا الصدد أشار الكاتب "دابر" في كتابه "وصف إفريقيا" ما يلي: "أنه كان في مدينة الجزائر خلال القرن 17م ستمائة عائلة تركية بخلاف اليولداش والانكشارية ورياس البحر والأعلاج". (Henri.1861 A) وعليه فالعثمانيون بالإضافة إلى تراثهم الخاص فهم مدينون حضريا للحضارات العربية، والفارسية والبيزنطية، وبذلك فالجزائر العثمانية قد أخذت من كل هذه الحضارات فيما يخص المجالات المذكورة خلال فترة الوجود العثماني بها.

أما بالنسبة لبلاد الحجاز فالمصادر التاريخية تشير أن علاقة الجزائر معها كانت شبه معدومة غير أن الشيء المؤكد هو أن أغلبية التجار الجزائريين كانوا يتوجهون سنويا إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة لأداء مناسك الحج فأثناء سفرهم ورحلاتهم إليها يقومون ببيع ما حملوه معهم من بضائع مختلفة، ويشترون مكانها بعض المنتوجات الإفريقية والشرقية، وبذلك عرف هذا النشاط رواجا تجاريا كبيرا احتل

أهمية بالغة من حيث التقييم والقيمة. وقد استدل بعض المؤرخين على هذه القيمة بإحصائيات تؤكد بأن رؤوس الأموال المستغلة في هذا النشاط قد بلغت سنويا ما يقارب مليوني فرنك للرحلة الواحدة. والمعروف تاريخيا أن ثلاث قوافل تجارية كانت تنطلق من بلاد المغرب، تتمركز اثنتان منها في مدينة قسنطينة، والثالثة تحط رحالها في سيدي عقبة الذي يعتبر بمثابة مركز التقاء حجيج المنطقة للانضمام إليها. ثم تنطلق القوافل الثلاث كلها من مدينة فاس معبأة بأنواع مختلفة من منتوجات ومصنوعات مغربية وسنغالية لتتمركز في تازة التي منها تشد رحالها نحو مدينة تافيلات، أين ينضم إليها حجاج منطقة الصحراء والسودان قاصدة مدينة الجزائر مارة بمحطات كل من عين ماضي التي منها تتفرع القافلة إلى مجموعتين إحداهما تتجه إلى ورقلة عن طريق غرداية وتوقرت، في حين المجموعة الثانية تواصل سيرها إلى بسكرة وبعدها إلى قابس ومنها إلى طرابلس ثم نحو مصر لتصل في النهاية إلى الحجاز قبل مواعيد الحج. وأثناء رحلتها هذه كان الحجاج يقومون بالتجارة في كل مدينة أو ناحية تمر بها القافلة، هذه القافلة التي كانت تمثل وتشكل سوقا متنقلة، فقد كان تجار الجزائر يحملون معهم المواشي والمظلات والأحزمة والبرانس وريش النعام والتبر والمرجان ومبالغ معتبرة من المال، وعند عودتهم يجلبون معهم القهوة والأقمشة الحريرية والشواشي(14) الهندية والمسك والعطور، كل ذلك نجده قد وفر لهم في الذهاب والإياب أرباحا طائلة، وهو ما أكدته أقوال الحجاج الجزائريين في غياب الوثائق التاريخية ما يمكن الاعتماد عليه لتقييم الفوائد. وعليه فالعلاقات الاقتصادية بين مدن الجزائر الشرقية وبلاد الحجاز وطرابلس كانت سنوية اكتست أهمية بالغة وجد مفيدة ورابحة لتجار الجزائر أعطتها طابع التعارف والتعاون والتبادل التجاري حققت لهم أرباحا كثيرة مقابل صرف أموال جد قليلة.

إذا كانت علاقات الجزائر الاقتصادية الخارجية مع بلاد الحجاز لم تصل إلى المستوى المطلوب فعلاقتها مع بلاد السودان (15) كانت جد هامة حيث استمرت في تطورها حتى فترة الاحتلال الفرنسي عام 1830م، هذا الاحتلال الذي تسبب في شل الحركة التجارية، وأصبحت قوافل التجار تتعرض لهجومات الجيش

الفرنسي ناهيك عن عمليات النهب وغير ذلك من أضرار مختلفة عرقلت مسيرة استمرارية تلك الحركة التجارية بينهما، هذه الحركة التي كانت تمثلها قوافل التجار الجزائريين بقيادة أهل التوارق فتستقر في أسواق إفريقية تمبكتو وكانو معبأة بمنتوجات ومصنوعات الجزائر وتجلب من هذه العواصم الإفريقية المواد التجارية المفقودة في الوطن وإذا كنا قد أشرنا بأن هذه العواصم كانت تمثل بحق أسواقا تجارية تقوم بنشاطها التجاري مع تونس فهي بالنسبة للسودان تمثل المسلك إلى أعماق إفريقيا لتحقيق التبادل التجاري. (Prax,M.1849) هذه الطرق تسلكها قوافل ورقلة في اتجاهين:

الأول:

يمر بغاط (17) ثم تواصل سيرها لتستقر بأحير (18) في مدة تقارب ثلاثة وسبعين يوما، ومنها تواصل سيرها إلى اغداس (19) لتتوغل في إفريقية حتى تصل دامر بعد دفع الضرائب لحاكمها التي تبعد عن العاصمة مسافة تقدر بخمسة أيام تقطعها القافلة التجارية، وهذه المدينة كانت مشهورة بصنع الأقمشة القطنية والأحذية يقوم التجار ببيعها لسكان القرى المجاورة بالمنتوجات المحلية. (20)

الثاني:

تمر القافلة بمدينة المنيعة (Carette,E.1844"A") بعد أن تكون قد قطعت مسافة أربعة وثمانين ميلا في ظرف سبعة أيام عن ورقلة، ثم تواصل سيرها إلى عين صالح (22) ومنها تتفرع حيث يتجه فرع إلى أقبلي (23) وبعدها ترحل إلى مدينة تمبكتو التي منها يخرج التجار أحيانا إلى هاوسة (24) في حين الفرع الثاني نجده يتجه إلى أحيرة بعد أن تكون قد مرت بنفس المحطات الواقعة بين غاط وكانو.

وإلى جانب طريق ورقلة، نجد طريق توقرت الذي يتجه نحو الشمال مارا بمحطة الفيض، ثم يعود نحو الجنوب الشرقي ليصل إلى كوينين ومنها إلى البئر الجديد

وغدامس، ومن هذه الأخيرة ترحل القافلة إلى غـاط، الـتي منهـا تأخـذ السـير في اتجاهين، أحدهما نحو تمبكتو (25) وثانيهما صوب كانو عبر أحير.

بعد طريق ورقلة نجد طريق الوادي الذي يتجـه مباشـرة إلى غـاط بعـد أن تمـر القافلة بغدامس الذي يساعد مهمة القافلة التي منها تواصل سـيرها إلى تمبكتـو أو إلى كانو، أما طريق قسنطينة فقد نجده يمر بعين مليلـة وباتنـة وبسـكرة، ليصـل إلى محطة الفيض أين نجد القافلة التجارية تنقسم إلى قسمين، قسم يتجـه إلى غـدامس، سالكا نفس الطريق المؤدي إلى كانو، وقسم وجهته ورقلة عبر تماسـين، الـتي منهـا ترحل إلى تمبكتو أو كانو.

بعد هذه النظرة الشافية عـن أهـم الطرقـات والمسـافات الـتي كانـت القوافـل التجارية الجزائرية تقطعها في معاملاتها التجارية صوب أعماق إفريقيا، فما هي يا ترى المواد التجارية التي كانت تتم عن طريق تلك الرحلات؟ فالمصـادر التاريخيـة تذكر في هذا الشأن بأن نشاط التجار الجزائريين كان يشمل جميع المـواد في مختلـف المجالات والميادين من صادرات وواردات، فبالنسبة للصادرات نجـد علـى رأسـها الحبوب التي كانت القوافل تشحنها ابتداء مـن نـواحي المسيلة، وسـهول الفـيض (26) ويعتبر الشرق الجزائري من المناطق الوطنية المنتجة للقمح والشـعير والفـول والحمص وبعد الحبوب تأتي مادة التمور التي تحمل من أسواق الوادي، وتـوقرت وورقلة، بكميات كبيرة إلى أسـواق بـلاد السودان، ويقوم التجار بإبـرام صـفقات تجارية فيما بينهم، من أجل توفير رؤوس الأموال لاستغلالها في حاجـات أخـرى. وبعد التمور نجد الأقمشة الصوفية التي كانت من أهم مصـادر الثـروة في صـحراء الجزائر، التي تصنع منها البرانس والقنادر والحنابل وغيرها من الألبسـة والأغطيـة (27) التي تباع بكثرة في سائر أسواق السودان، وبعدها يأتي المرجـان الـذي يقـوم التجار ببيعه في الأسواق الإفريقية (28) كما يبيعون الأسلحة وفي مقدمتها البندقية المستوردة من فرنسا وبريطانية عن طريق التجارة الحرة، وتضاف إليهمـا الأسـلحة المصنوعة في كل من توقرت ووادي ميزاب، وصفائح السيوف التي كانت تصنع في

مدينة قسنطينة والواحات، كلها تباع في أسواق بلاد السودان (29) ثم البارود الذي يوجد في أماكن متعددة (30) بمنطقة الزيبان، وتقوم قبيلة أولاد نائل باستغلال مناجمه في وادي جري (Carette,E.1844"B") ليحمل إلى ورقلة ومنها إلى تمبكتو (32)، فيقبل عليه التجار لجودته.

وبالإضافة إلى هذه المواد هناك مواد أخرى تصدرها الجزائر إلى الأسواق السودانية، كالأغنام والماعز والعطور والتوابل، وكذا بعض المنتجات والمصنوعات المستوردة عن طريق تونس مثل الشواشي والأقمشة الحريرية (33) التي تحملها قوافل التجار إلى مختلف أسواق السودان.

أما واردات الجزائر فنجد في مقدمتها التبر (34) الذي يستخرج من مناجم السودان ويباع إلى التجار الأجانب، حيث يتم نقله في الرقبيات أو في المزاود (35) ثم الأقمشة القطنية التي يتم صنعها في مدينة كانو، وترسل إلى شمال إفريقيا، كذلك نجد العاج حيث تستورد أنياب الفيلة من منطقة بورنو لتباع في مدينة كانو للتجار الأجانب وتجار سكان واحات الجزائر ومنها ينتقل إلى البلاد الأوروبية. (Prax,M.1849"A").

إن العمليات التجارية الخارجية من صادرات وواردات بين الجزائر وبلاد السودان عبر الطرق الرابطة بينهما قد جنت على القائمين بها من أبناء الجزائر وبلاد السودان، أرباحا جمة بلغت في بعض الفترات حوالي خمسة أضعاف ثمن الشراء، ولتوضيح الرؤية لدى القارئ يمكنه إمعان النظر في الفوائد التي كان يحصل عليها التجار الجزائريون في رحلاتهم إلى الأسواق الإفريقية، رحلات تبرز مدى نوعية علاقات الجزائر الخارجية مع البلاد الإفريقية والعربية، في الفترة موضوع الدراسة واستخلاص مكانة الجزائر الاقتصادية.

ومن البلدان المغربية التي لها علاقات تجارية مع الجزائر هي ليبيا التي تحتل المرتبة الأخيرة ضمن الدول السابقة الذكر، ومن أهم الأسواق () سوق مدينة غاط الذي يعقد فيه ملتقى تجاري واحد خلال السنة أين يجتمع () تجار مصر

وشمال إفريقية والسودان، وترحل إليه قوافل التجار الجزائريين من توقرت والوادي وورقلة بعد أن تنضم إليها القوافل التونسية في مدينة غدامس.

وفي هذا المجال كان التوارق يستعدون جميعا لتصل قوافلهم كلها في شهر واحد إلى السوق، هذا السوق شبه القاري الذي كان تجار الجنوب الشرقي من إيالة الجزائر يحملون إليه منتوجاتهم ومصنوعاتهم المحلية إضافة إلى المواد العطرية والجواهر والحرائر والتوابل التي من بينها مستوردة، وأثناء عودتهم يجلبون التبر وسائر المنتوجات والمصنوعات الإفريقية، وتشير المصادر التاريخية إلى أن تجار الجزائر لم يتوقفوا ويستقروا عند مدينة غاط فقط، وإنما كانوا يتوجهون منها إلى مدينة مرزوق فيبيعون منتوجاتهم وبضائهم ثم يستأنفون رحلاتهم نحو مدينة طرابلس فيشترون ويقتنون منها الجمال ويعودون إلى الجزائر عبر سوق غدامس. (Lanjoulet,TH.1851).

ما يمكن استخلاصه في هذا المجال أن التبادل التجاري بين الجزائر وليبيا لم يرق إلى المستوى المطلوب بحيث لو وجدت هيئات منظمة تشتغل وتعتني بها لكان من الممكن تطويرها وتشجيعها، كما أن الإدارة العثمانية في تلك الفترة هي الأخرى كان لها ضلع في تدهور هذه الحركة التجارية بين البلدين، كونها لم تقدم للنشاط التجاري في البلاد حقه المطلوب فقد أهملته تماما وحصرته رهن المبادرات الفردية الأمر الذي انتهى إليه وضع العلاقات الاقتصادية بين البلدين المتمثل في عدم ازدهاره وتحقيق النتائج المرجوة.

أما بالنسبة لعلاقة الجزائر مع بلاد مصر فالصلة بينهما ممتدة منذ القديم فقد كان الوجود الجزائري في بلاد مصر قد لقي الترحيب وأفسح له المجال ليمارس نشاطه التجاري بحرية، كما أن كثيرا من أبناء مصر وقبائلها توسعوا غربا نحو الجزائر فمارسوا حياتهم التجارية لفترات عديدة فكان الاتصال مع استمراره متبادلا. فعملية الأخذ والعطاء والتأثير بينهما كانت واضحة المعالم في التراث المشترك الديني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتجاري. فقد أثبتت الوثائق

والدراسات التاريخية أن الجزائر ومصر كان لهما أثر كبير في مختلف المجالات في العهد العثماني فالجزائر لم تكن منعزلة بل إنها قوت رابطتها إلى جانب مصر من أبناء الجاليات العربية من الشاميين واليمنيين والحجازيين والعراقيين فكونت معهم علاقات اقتصادية أعطت للتجارة الجزائرية الخارجية فاعلية جعل ارتباطها بالمجتمع المصري ارتباطا عضويا شاملا اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا (Carette,E.1844).

ظلت الجزائر تنشط في جميع الميادين التجارية مع مصر طوال الفترة العثمانية نشاطا تميز بالإيجابية والفاعلية في الحياة الاقتصادية فقد امتد نشاط تجارتها عبر الكثير من المدن المصرية منها مدينة الإسكندرية، التي تعتبر أحد ثغور البحر المتوسط واشتغل الكثير من التجار الجزائريين بدور الوسيط عن طريق استيراد المواد المشرقية وتصديرها إلى البلاد الأوربية، ولذا كان اتجاه الكثير من هؤلاء التجار صوب المشرق، واتخذوا من الإسكندرية محطة أساسية لهم فاستأجروا الوكالات والمخازن لحفظ المواد والسلع التي جلبوها من الهند والشرق الأقصى وبارتباطهم بهذه المدينة لعبوا دورا بارزا في البنية الحضارية والإدارية والاقتصادية. (Prax,M.1849"B")

تلك هي أهم عوامل النشاط التجاري بين الجزائر ومصر أين مارس تجار الجزائر نشاطاتهم المختلفة وأصبح لهم في مدينة الإسكندرية تنظيماتهم الخاصة، التي كان لها دورها في تركيب بنية المدينة الحضرية، فقد تأثر هذا الامتداد بنشاط التجار ومناطق الاستقرار بالمدينة حتى أصبحت الكثير من الشوارع والحارات تحمل أسماء بعض الجزائريين، وقد كانت أسواقهم في الإسكندرية من أشهر أسواقها حيث كانت تعرض وتباع مختلف أنواع الألبسة والأفرشة المغربية من البرانس والملاحف والطرز والأنواع الصوفية إلى جانب أنواع الطعام المعروفة في الجزائر والمغرب، ويؤكد بعض المؤرخين بأن صناعة ونسيج الملابس المغربية في الإسكندرية خلال العصر العثماني كانت من أرقى الصناعات في المدينة حتى أصبح بعض الأشخاص من العامة يرتدونها في الدلتا.

إن النشاط الاقتصادي الذي كان بين الجزائر ومصر في مدنها سواء ما كان واقعا على البحر المتوسط مثل الرشيد ودمياط أم ما كان واقعا على البحر الأحمر مثل السويس والأقصر ليس بأقل أهمية من دوره في القاهرة والإسكندرية فاستقرار التجار في هذه المدن ارتبط بالدرجة الأولى بالحركة التجارية، فيشير الكثير من المؤرخين كيف أن تجار الجزائر كانت لهم وكالات تجارية في هذه المدن تشرف على عمليات الاستيراد والتصدير.

فهذا النشاط والتبادل التجاري بينهما شمل أيضا المدن الصغيرة والكبيرة الموجودة في مصر شمالا وجنوبا والموجودة منها على المسالك التجارية والداخلية والخارجية كالمنصورة وطنطا في الوجه البحري أو الدلتا والجيزة والفيوم وأسيوط والصعيد في الوجه القبلي فقد كانت عبارة عن مراكز تجارية لعب التجار الجزائريون الدور الأكبر في التجارة بها حيث مارسوا نشاطاتهم التجارية والحرفية وامتلكوا العقارات والأوقاف فيها، وقد مثلت هذه المدن أسواقا تجارية كبرى منها سوق طولون بالقاهرة مارسوا فيه مختلف أنواع التجارات وله أسواق فرعية متخصصة في بيع أنواع متعددة من السلع الجزائرية والمغربية، هذه السلع التي اشتغل بها التجار في مصر خلال الفترة العثمانية هي سلع ومنتجات جلبت من بلدان المغرب العربي ليتم بيعها في أسواق مصر وتصدر إلى بقية بلدان المشرق العربي الأخرى، ومن أهم هذه السلع: الأقمشة الحريرية والصوفية والأقمشة الهندية والمحارم والأحزمة والعطور والزيوت والزيتون والبخور والملابس القطنية والحلي والمرجان والبن والسكر والجلود والحبوب والنحاس المصنوع والحديد والأسلحة المستوردة من أوربا. كان لهذه المواد أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية بين البلدين، وكان المجتمع في أمس الحاجة إليها لكونها من الضروريات فقد عادت بالربح على التجار المشتغلين بالمتاجرة فيها خاصة تجارتي الأقمشة والبن حيث أقبل المجتمع المصري على اقتنائها نتيجة ظهور التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع مع نهاية القرن 17م وبداية 18م كالتفاخر في الملابس وشرب القهوة في دور الضيافة.

هذا الربح الوفير ساعدهم في البحث عن مجالات أخرى ليستثمروا فيها فائض رأس المال كامتلاك العقارات بمختلف أنواعها في القاهرة، والمدن المصرية الأخرى، فاشتروا الدور والخانات والوكائل والحمامات والدكاكين والمخازن، فاستعملوا بعضها لاستعمال خاص وتأجير البعض الآخر نظير إيجار سنوي أو شهري حسب العقد المتفق عليه بين المؤجر والمستأجر. وكان الكثير من أبناء المغرب العربي من مستقرين وتجار إلى جانب استثمارهم لهذه العقارات، قاموا بوقف الكثير منها إما على أنفسهم حال حياتهم ثم على ذريتهم من بعدهم أو على أوجه البر وطلبة العلم، أو على الفقراء والمساكين، وهكذا كانت الأسواق والوكائل المصرية في جملتها بمثابة منظمات تجارية جزائرية ومغربية، لعبت دورا كبيرا في علاقات البلدين الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت هذه الأسواق والوكالات تعج بالحركة طوال السنة وبخاصة في موسم الحج، حيث يقصدها عامة الناس من سائر المناطق المصرية والبلدان العربية المجاورة. (40)

مما سبق ذكره يتضح للقارئ أن التجار الجزائريين والمغاربة نتيجة اتساع دائرة نشاطهم قد قاموا بحركة تفعيل وتنشيط للاقتصاد المصري، حيث تعددت نشاطاتهم الاقتصادية وأصبحت المراكز التجارية الكبيرة بمثابة مصارف مالية كبرى، تقوم بعمليات الإقراض والبيع والشراء والرهن والاستبدال في العقارات، ولا غرابة أن تعتبر فئة هؤلاء التجار طبقا لاتساع نشاطها المالي إنها أصبحت تمثل الرأسمالية للاقتصاد المصري والجزائري بل إنها بمثابة نموذج للرأسمالية العربية في ذلك العهد، فقد كونت لنفسها رأس مال ضخم، احتلت به مكانة اجتماعية متمايزة اعترفت لها به الفئات الاجتماعية الأخرى المتميزة من أمراء الممالك ورجال الإدارة العثمانية فأصبحت بمثابة فئة رأسمالية تجارية زراعية صناعية" حرفية مهنية". وباحتكارهم لبعض الحرف كونوا رأس مال ضخم ولعبوا دورا هاما في حياة البلدين الاقتصادية والاجتماعية ولأهمية هذه المهن والحرف الصناعية، اشتغل التجار بصناعة الصابون وغزل وصناعة الأقمشة والأدوات الحديدية "الحدادة" والأدوات الخشبية والنجارة والمنسوجات الكتانية والسجاد. ومن الحرف

غير الصناعية وحرف الخدمات التي كانت محل اهتمام واشتغال لهم فيها التأثير البارز في مجالها نذكر: القصابة "الجزارة" البياضة "طلاء جدران البيوت بالجير" البوابة "الحراسة بالوكالات والخانات" النظارة بالحمامات "حمامي"، الحلاقة، الحياكة. (عبد الرحيم، عبد الرحمن.1982م)

وما يمكن استخلاصه أن التبادل التجاري والصناعي والحرفي الذي مارسه التجار الجزائريون والمغاربة في بلاد مصر أثناء الفترة العثمانية كان بلا شك ذا تأثير فعال على الاقتصاد المصري فقد أصبح لهم الدور في إنتاج الكثير من السلع الأساسية كما تحكموا في كثير من الحرف الخدمات.

خاتمة:

شهدت الجزائر خلال الفترة موضوع الدراسة ازدهارا اقتصاديا حيث تطورت المدن التجارية وانتشرت الطرق التجارية البرية والبحرية وفي هذا المضمار لقد ربط "عبد الرحمان بن خلدون" بين التطور الحضاري والعمراني والازدهار الاقتصادي بقوله: "**ومتى عظم الدخل والخرج، اتسعت أحوال السكان ووسع المصر**". وباستقراء أحداث تاريخ الجزائر في العهد العثماني، نجد أن مدنها قد لعبت دورا هاما في التجارة الداخلية والإقليمية والقارية حيث أصبحت لها حركة تجارية داخلية وخارجية فشدت قوافلها التجارية السير متواصلة ما بين المدن المغربية والإفريقية لاستيراد المواد الأولية والاستوائية. كما كانت طرق التجارة مع بلدان المشرق العربي الإسلامي والأوروبية البرية والبحرية تلعب دورا نشيطا فأصبحت المدن والموانئ الجزائرية مصدرا للمدن الأوروبية الراغبة في التجارة الإفريقية والشرقية. ويؤكد هنا بعض الباحثين أن هذا النشاط التجاري الذي حظيت به المدن يرجع سببه إلى موقع الجزائر الجغرافي الذي له الأثر بالغ في تطور المسالك التجارية جنوبا وشمالا وغربا وشرقا مما جعل مساهمتها في التجارة الإفريقية والمشرقية ذات أهمية بالغة في علاقات الجزائر الحضارية بمنطقة البحر المتوسط. إن العامل الأساسي وراء دور الجزائر التجاري في منطقة البحر المتوسط يرجع إلى

استمرارية اتصالها بالمشرق الإسلامي حضاريا وثقافيا وتجاريا، هذا إلى جانب الثنائية الاقتصادية التي شهدتها في عهد الموحدين، من ارتباط الفلاحة بالتجارة، نظرا لكون الكثير من موادها الفلاحية، أصبحت بضائع أساسية في قائمة تبادلها التجاري لا سيما بالنسبة للتجارة الصحراوية كالحبوب والتمور والزبيب والصوف وقصب السكر بالإضافة إلى الاستقرار السياسي الذي عرفته في بعض الفترات من تاريخها خلال العهد العثماني، حيث ساهم هذا الاستقرار في تقدم وتطور المسالك التجارية وأمنها. وعليه لا بد من الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من عائد هذا النشاط التجاري الذي عرفته الجزائر عاد إلى فئات بعينها دون عامة السكان وبخاصة فئة الحكام والرؤساء وفئة التجار التي ظهرت كفئة اجتماعية جديدة حيث عاش سكان المراكز التجارية معيشة وحياة فيها شيء كثير من الرخاء بعكس ما كان عليه الحال بالنسبة إلى سكان الريف والصحراء.

إن الأسلوب الذي شهدته التجارة قد شكل ضعفا تمثل في انسحاب العنصر الأهلي من ميدان المنافسة لصالح الأجانب من جهة وعجز السلطات الحاكمة في مواجهة هذا الوضع واستغلال الإمكانيات المتوفرة في الشرق والغرب الجزائريين آنذاك. كل ذلك نتج عنه فشل الأهالي في تكوين أسطول تجاري جزائري، ومنعهم من إنشاء محلات تجارية كبرى ناهيك عن سياسة تهميشهم وانعزالهم التام مما جعل الباب مفتوحا للأجانب الأوروبيين والسلطات الحاكمة التي فرضت الحظر والاحتكار.

الإحالات:

(1) **Shaler (William)** esquise l' état d' Alger, traduit de l'anglais par mx Bianchi, marseille France 1830 p 108.

(2) **Venture.** (De paradi) Alger, au 18e siecle in ra 219 4° TR 1895, p286

(3) **ROZET (M)** voyage dans la regence d'Alger,3.vol, Bertraud, paris. France 1833, p4.

(4) **محمد الجزائري الأمير:** "تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر"، شرح وتعليق د.ممدوح حقي دار اليقظة العربية، ط2، بيروت . لبنان 1964م، ص26.

(5) BEN OTHMANE, KHODJA HAMDAN, aperçu Historique et statstique sur la régence d'Alger, paris 1833, p172.

(6) FERAUD "les corporation des métiers à constantine avant la conquete française" in, ra t. 16. 1872, p70

(7) CARETTE, le commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale p2

(8) وليام شالر: "مذكرات وليام شالر" 1816م – 1824م، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت. الجزائر 1982م، ص101.

(9) نفسه: ص101. 102.

(10) BEY Ahmed: "Mémoires d'Ahmed Bey" in R.A 1949. P85

(11) EMERIT, "Essai d'une marine marchande" cahiers de tunisie, N 11, 1955. p363.

(12) EMIRIT, "la situation économique d'Alger en 1830 information historique de la régence, Nov- Dec 1952, p 1

(13) HENRI, "Etude sur la caravane de la mecque et le commerce de l'interieure 1861, p 4

(14) هذه الشواشي التي أحجم الجزائريون على تسويقها في الفترة التي أنشأ محمد علي بمصر مصنع الطرابيش.

(15) المقصود ببلاد السودان: أقطار كل من مالي والنيجر وشمال نيجيريا.

(16) PRAX, (M) commerce de l'Algérie. P 6.

(17) هم خليط من القبائل الرحل التي تقود القوافل التجارية السودانية وهم أوفياء العهد.

(18) قبيلة جزائرية تقطن مع أولاد بن ناصر بمدينة عين صالح وضواحيها وتعيش في تنافس مستمر مع التوارق.

(19) تقع حاليا في جمهورية النيجر.

(20) تبعد عن أحير مسافة سبعة أيام وهي مدينة تشبه مدينة تونس.

(21) CARETTE (E) Recherches sur la géographie, paris p 150.

(22) تقع في السودان الأوسط، شمال النيجر حاليا، تعتبر من أهم المناطق الصناعية في بلاد السودان، سكانها يدينون بالإسلام، وفيهم بعض الوثنيين.

(23) مدينة مبنية بالحجر الأحمر فيها مدارس تعليم القرآن الكريم واللغة العربية، سلطانها يحكم وفقا للشريعة الإسلامية.

(24) عاصمة بلاد السودان.

(25) تعد من أكبر مدن السودان يبلغ عدد سكانها 30 ألف نسمة.

(26) تقع وسط غابات النخيل وبساتين الكروم وأشجار التين والرمان.

(27) هي أهم مدينة في واحة التواة، تشتمل على عدد من القرى والمدن وتعتبر حدا فاصلا بين شمال إفريقيا وبلاد السودان، وتلعب دورا هاما في الإتصال بأعماق إفريقيا، وهي بمثابة مركز تجتمع وتلتقي فيه القوافل من تونس وطرابلس والمغرب والسودان.

(28) تبعد عن مدينة عين صالح بحوالي أربعين ميلا، تقطع في مدة ثلاثة أيام.

(29) تجتاز القافلة أخطر مرحلة كونها تشمل على مسافة تقطع في الصحراء.

(30) بعد مسيرة تدوم خمسة وأربعين يوما.

(31) CARETTE (E) "du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale, et les états BARBARESQUES, paris France 1844 p26

(32) الواقعة عند مصب وادي العرب الذي ينبع من جبال أوراس، من قمم شلية.

(33) كان سعرها يتراوح مابين فرنكين وأربعة فرنكات للمتر الواحد.

(34) يباع بأكثر من 288 فرنك للواحد، ويتراوح سعره في الجزائر مابين 40 و70 فرنكا، حسب ظروف السنوات ومعطيات الأسواق التجارية.

(35) خاصة في منطقتي غربي خنقة سيدي ناجي بنواحي بسكرة

(36) PRAX, (M) commerce de l'Algérie. Avec la mecque et le soudan rouvier, paris France1849. p. 27,

(37) LANJOULET (Théo), le commerce en Algérie, Hachette, paris France 1851, p170

(38)CARETTE, du commerce. OP. CIT P26.

(39) PRAX, opcit, p 200.

(40) براكس: تجارة الجزائر مع الحجاز والسودان، ص27.

(41) عبد الرحيم عبد الرحمان: المغاربة في مصر في العصر العثماني 1517- 1798 المجلة المغربية التاريخية، تونس 1982م، ص55، 59.